

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

جُمْهُورِيَّةُ الْعَرَبِ الْإِسْلَامِيَّةِ

وَزَارَةُ الْمَالِيَّةِ



الموافقة	الدّافرة
الموافقة الجارية	القسم
٤٠٥	الصد
١٤٣٢	التاريخ الهجري
٢٠١١	التاريخ الميلادي

٦ / ٦
٢٩٦٠٢

((سري)) *

الى/ الوزارات كافة/ مكتب معالي السيد الوزير

م/ اعداد تقديرات الميزانية الاتحادية للدولة لسنة ٢٠١٢

تهدي هذه الوزارة تحياتها :

وبهدف اعداد تقديرات الميزانية الاتحادية بشقيها الجاري والاستثماري لسنة ٢٠١٢ واستناداً لأحكام الفقرة (١١) من القسم ١ اعداد الميزانية من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ نرجو ما يأتي :-

١ - اتخاذ ما يلزم بشأن اعداد تقديرات موازنات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ٢٠١٢ وفق الاسس والتوجيهات المعتمدة في هذه التعليمات اخذين بنظر الاعتبار الظروف والمستجدات الحالية المتوقعة التي تحدد اهداف الميزانية المذكورة والتي تعكس الاولويات الضرورية للمرحلة الانتقالية والمتمثلة بالآتي :-

اولاً// اعطاء الاولوية لتحقيق الامن والاستقرار وتوفير مستلزمات انجاج الخطط الامنية التي من شأنها مساعدة المصالحة الوطنية.

ثانياً// بناء القدرات الذاتية للوزارات والدوائر والهيئات والشركات العامة للدولة لتمكنها من تقديم وابشاع الحاجات والخدمات الاساسية للمواطنين عن طريق تنمية القدرات واكتساب المهارات لجميع المستويات الوظيفية في دوائر الدولة.

ثالثاً// تطوير الخطط والاجراءات الخاصة بتحضير واعداد الميزانية وتحديد الاولويات الضرورية لتفعيل دور الدولة في تحريك النشاط الاقتصادي وضمن الموارد المالية المتاحة للميزانية.

رابعاً// العمل على صياغة آلية مناسبة لتحسين القدرات التنفيذية للوزارات بما يؤمن الوصول الى ميزانية ذات مرونة عالية من اجل تحقيق الاهداف المتوخة لميزانية لسنة ٢٠١٢ من خلال الوصول الى رؤيا متوسطة الامد تهدف الى تقليل العجز.

خامساً// السعي الى تحقق التوازن بين الابادات والنفقات بما يؤمن التقليل النسبي لعجز (الفجوة) الميزانية وتخفيف عبء الدين العام.

سادساً// توزيع التخصيصات بين النفقات التشغيلية ونفقات المشاريع الاستثمارية لتحقيق التوازن المطلوب بين تقييم الخدمات العامة وتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب بهدف التوسيع في عملية الاعمار واعادة الاعمار وتطوير البنية التحتية لتقديم المناخ المناسب لجذب الاستثمارات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة المالية

الموازنة

الموازنة الجارية

الدائرة

القسم

العدد

التاريخ الهجري

التاريخ الميلادي



١٤٣٢

٢٠١١

٦ / ٦

٢٩٦٠٢

سابعاً// التركيز على اعمار البنى التحتية ل توفير و تهيئة مستلزمات البناء الاقتصادي و توفير الخدمات الأساسية للمواطنين.

ثامناً// من أجل الوصول إلى الأهداف المتواخدة لموازنة سنة ٢٠١٢ تتعدد الأولويات ومعالم تقديرات سنة ٢٠١٢ بالتركيز على تحسين القدرات في مجالات الأمن والدفاع الوطني و مشاريع القطاع النفطي و الطاقة الكهربائية و خدمات البنى التحتية الأساسية والارتكانية و العمل على انتصاف او معالجة البطالة من خلال تنمية القطاعات و الانشطة و تنفيذ المشاريع الاستثمارية والرأسمالية و بناء القدرات كذلك العمل على تحسين البيئة و ضمان حقوق الإنسان.

٤ - لما تقدم وبهدف الوصول إلى تقديرات مغولة لموازنة الاتحادية دون مبالغة وفي حدود القدرات التنفيذية والموارد المتاحة يتبع على ممثلي الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة الازد بنظر الاعتبار ما يأتي :-

اولاً// تحديد المؤشرات الأولويات التي سوف تعتمد لدى وزاراتكم في اعداد تقديرات موازنة ٢٠١٢ بشقيها الجاري والاستثماري.

ثانياً// العمل على اعداد تقديرات النفقات الجارية والمشاريع الاستثمارية لعام ٢٠١٢ وحسب السقوف المحددة لكل وزارة او جهة غير مرتبطة بوزارة لعام ٢٠١٢ والمرفقة بالجدول طباً والتي هي قابلة للتعديل في ضوء المصادقة على استراتيجية الموازنة الاتحادية للاعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤) من قبل مجلس الوزراء.

ثالثاً// اعتماد مبدأ الشفافية عند وضع التقديرات بما يؤمن الوقوف على التخصيصات الفعلية وفي ضوء الاحتياجات الفعلية والقدرات الحقيقة للتنفيذ.

رابعاً// عند اعداد تقديرات الموازنة الجارية يجب الأخذ بنظر الاعتبار تأمين النفقات التشغيلية للمشاريع الاستثمارية المنجزة والمتوعد تشغيلها خلال عام ٢٠١٢ على الموازنة الجارية مع وضع التقديرات اللازمة لصيانة وتأهيل موجودات المشاريع الاستثمارية العاملة.

خامساً// عدم التوسيع في ادراج مشاريع جديدة الا في الحالات الضرورية والتي تحقق اهداف سريعة او اضافة طاقات جديدة لل الاقتصاد الوطني.

سادساً// ضرورة التركيز على انجاز المشاريع المستمرة والمبادر بها وفق التوقيتات الزمنية المحددة لفرض انجاز وتنفيذ اكبر عدد منها ووضعها في حيز التشغيل.

سابعاً// التأكيد على اهمية تنفيذ المشاريع من قبل الشركات والمقاولين المحليين الا في الحالات التي تتطلب الخبرة الأجنبية وذلك تماشياً مع استراتيجية الدولة المعتمدة في توفير فرص العمل والاسهام في تقليل البطالة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة المالية

المواذنة

الدائر ٦



الموازنة الجارية

العدد ٥٤

Environ Biol Fish (2007) 79:1–11

التاريخ المجري ١٤٣٢

٢٠١١ | الملاعنة

၃၁၇-၄

ثامناً// يجب ان تقترب المشاريع الجديدة المقترحة بدراسة جدوى اقتصادية وتقنية طبقاً للتعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٤ ومراجعة تعليم وزارة التخطيط المرقم ٤٣٣/١/١ في ٢٢/٠١/٢٠٠٨ والخاص بأسس اعداد دراسات الجدوى لمشاريع التنمية مع التأكيد على الجانب البيئي لهذه المشاريع وحسماً ورد في توجيه مجلس الوزراء.

تاسعاً// العمل على توزيع تخصيصات المشاريع الاستثمارية بين الوزارات والمحافظات من خلال تحويل المشاريع الاستثمارية الجديدة التي يتم الاتفاق عليها بين المحافظات والوزارات الاتحادية الى المحافظات واستمرار الوزارات بتنفيذ المشاريع المستمرة المعتمدة وضمن موازنتها ذات الطابع المستراتيجي وعلى الوزارات كافة تزويد وزارته المالية والتخطيط بجدول تفصيلي متضمنة مقدار المبالغ المتبقية من المشاريع المستمرة ونسبة تنفيذها وما تحتاجه من تخصيصات حتى تتمكن من حالة المشاريع الجديدة الى المحافظات ذات العلاقة.

عاشرًا// قيام الوزارات والمحافظات بالتنسيق المسبق عند اختيار المشاريع تحقيقاً لتكامل المطلوب في انجاز الاعمال وخدمة الصالح العام .

احد عشر // عدم ادراج اي مشروع الابعد استكمال كافة اجزاءات الاستملك الخاصة بالاراضي المخصصة للمشاريع.

اثني عشر // عدم الصرف باتجاه تضخيم جهاز الدولة بما يزيد من حجم الإنفاق على الرواتب خارج الحدود المسموح بها اقتصادياً والتوقف عن الصرف خارج تخصصات الموازنة مثل المكافآت وأكرامية الأعياد والمخصصات الإضافية والمنافع الاجتماعية.

ثالث عشر // لغرض توفير التخصيصات المعدة للاتفاق يقتضي توفير الموارد المالية اللازمة الكافية لسد الجزء المهم من تلك التخصيصات الامر الذي يقتضي تطابق الجهود لتعزيز قدرات الاجهزة المسئولة عن متابعة و vigilance الابرادات المتنوعة باعتبارها مصادر التمويل التي تعكس أهمية النشاط الاقتصادي و اقتصادية اعمال الدوائر و المؤسسات في رفد الموازنة بالموارد المالية وعودتها الى الوضع الطبيعي.

رابع عشر // اجراء عملية المفاضلة عند اقتراح المشاريع بما يحقق اعلى كفاءة ممكنة للاستثمار من حيث المدخلات والمخرجات.

خامس عشر // تلبي الاستثمارات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية (الاتفاق الرأسمالي) حسب التعليمات الواردة بها وترسل الى وزارة التخطيط مباشرة.

سادس عشر // عدم تضمين مقتررات تخصيصات المشاريع الاستثمارية أية نفقات جارية أو بالعكس.

لدفع عجلة التقدم وتحقيق التنمية.



وزارة المالية

الموازنة	الدائرة
الموازنة الجارية	
٤٥٠	القسم
١٤٢٢	العدد
٢٠١١	التاريخ الهجري
٦٦٦	التاريخ الميلادي
٢٩٦٠٢	

ثامن عشر // تقوم الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بدرج كافة المشاريع المنفذة من قبلها ضمن الموازنة الاتحادية بغض النظر عن طريقة التمويل.

تاسع عشر // عند تقديم مقدرات تقديرات موازنة سنة ٢٠١٢ يقتضي وضع التقديرات على المستوى الاجمالي للوزارة متضمناً كافة احتياجات الدوائر المركزية المرتبطة بها بما فيها مبالغ العقود والالتزامات التي ستنتمي المناقشة على اساسها مع ضرورة تزويدنا بتقديرات مستقلة ومحصلة لكل [مديرية عام] او [دائرة بمستوى (قسم)] مشفوعة بمبررات وافية معززة للطلب لغرض تسهيل مهمة الوصول الى تقديرات واقعية اخذين بنظر الاعتبار ان يتم توزيع تقديرات النفقات الجارية والاستثمارية على المحافظات وفقاً لما جاء بالدستور بموجب استمرارة خاصة تبين حصة كل محافظة من هذه الموازنة وتزويد وزارة التخطيط بالمشاريع الاستثمارية المطلوبة لكل تشكيل.

٣ - نرق بطيء استمرارات اعداد تقديرات الموازنة المتمثلة بداول (النفقات، الإيرادات، الملاكات وغيرها) الامر الذي يتطلب منه الآتي :-

(أ) تشكيل لجنة عليا في مركز الوزارة او الدوائر غير المرتبطة بوزارة برئاسة وكيل الوزارة او رئيس الدائرة بشراف الوزير المختص تتولى دراسة ومناقشة تقديرات الموازنة المقترحة التي تعدما الدوائر والتشكيلات التابعة للوزارة وفق ضوابط واسس اعداد تقديرات الموازنة الاتحادية واعداد موازنة على مستوى كل دائرة (قسم) اضافة الى موازنة اجمالية على مستوى الوزارة (باب) وتكون مسؤولة عن مناقشة تقديرات موازنة ٢٠١٢ من وزارة المالية على ان يتم توزيع التخصيصات المقترحة على المحافظات حسب حصة كل منها وفقاً لعدد سكان كل محافظة وبتداول مستقلة.

(ب) تشكيل لجنة على مستوى كل دائرة (الدائرة الواحدة) ضمن الوزارة او الدائرة غير المرتبطة بوزارة برئاسة رئيس الدائرة وعضوية مدير القسم المالي (الحسابات) ومدير الرقابة الداخلية (التفيق) ومدير الافراد ومسؤولي الاقسام المعنية او الفنية تتولى اعداد تقديرات الموازنة على مستوى الدائرة وعلى ان يقوم قسم الرقابة الداخلية في الدائرة المختصة بتدقيق الموازنات المعنية لضمان سلامتها.

(ج) ان الحقول التي تضمنتها الاستماراة تشير الى ان تخصيصات موازنة سن/٢٠١٠ حقل رقم (١) يمثل المصروف الفعلي للسنة المذكورة كما يشير الحقل (٢) و(٣) الى التخصيصات المصدقة والمتقدمة لنفقات موازنة سن/٢٠١١ وبذلك يكون الحقل رقم (٤) يمثل المصروف الفعلي كما هو في ٦/٣٠ ويشكل الحقل رقم (٥) التقديرات المقترحة من قبل الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة لسنة ٢٠١٢.

جمهوريّة العراق اقتصاديّة

وزارة المالية



المواءمة	الدائرة
المواءمة الجارية	القسم
٤٠٥	العدد
١٤٣٢	التاريخ الهجري
٢٠١١	التاريخ الميلادي

٦ / ٦
٢٩٦٠٢

٤) لغرض تطوير وسائل اعداد تقديرات الموازنة الاتحادية السنوية تتخذ الاجراءات اللازمة والمطلوبة لتنظيم عملية الاعداد من خلال تزويد وزارة المالية/ دائرة الموازنة بما يأتي :-

١) استمرارات اعداد تقديرات الموازنة المرسلة بشقيها النفقات والابادات اضافة الى الجداول الاحصائية الأخرى على مستوى اجمالي الموازنة.

٢) استماراة المالك المرسلة اليكم متضمنة كافة المعلومات والبيانات والاحصائيات المطلوبة.

٣) استمرارات حركة المالك بشأن نقل الخدمات بين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومن التشكيلات التابعة لكم بعد ملئها وطبعها من قبلكم والموضحة فيها كلف الرواتب والمخصصات المتعلقة بنقل الخدمات.

٤) يكون اخر موعد لارسال استمرارات تقديرات الموازنة في موعد اقصى ٢٠١١/٦/٣٠ وتحتمل الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة مسؤولية تأخير ارسال الاستمرارات في الموعد المحدد لغرض تمكنا من البدء بمناقشة تقديرات الموازنة لعام ٢٠١٢ مطلع شهر تموز ورفع مشروع قانون الموازنة الى مجلس الوزراء في ١/ايلول/ ٢٠١١ الموعد المحدد بقانون الادارة المالية رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤ وان هذه الوزارة سوف لن تحمل مسؤولية التأخير من انجاز المشروع مدار البحث.

راجين الاطلاع امليين التعاون بهدف اعداد مشروع قانون الموازنة الاتحادية في الموعد المحدد قانوناً

وعلى ان يتم تزويدكم بستراتيجية اعداد الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق للاعوام (٢٠١٢ - ٢٠١٤)

٢٠١٤) بعد المصادقة عليها من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء لاحقاً.

مع التقدير

د. فاضل نبي عثمان
وكيل الوزارة
٢٠١١ / ٦ / ٢٧